موقع مؤسسات المجتمع المدني في إدارة التنمية المحلية في الجزائر

د. **صالح زياني**
قسم العلوم السياسية
جامعة باتنة.

ملخص:

تعالج هذه المقالة موضوع موقع مؤسسات المجتمع المدني في إدارة التنمية المحلية في الجزائر. يتم التركيز فيها على محاور تتميز بأهمية عالية الدلالة وعلى رأسها تحليل طبيعة التمفصل القائم بين إدارة التنمية المحلية ومؤسسات المجتمع المدني، هذا بالإضافة لتصنيف وتوصيف أهم الوظائف التنموية والمشكلات المستدامة لهذه المؤسسات. وأخيرا يتم عرض بعض التوصيات والحلول التي تساهم في إعطاء قوة دفع لهذه المؤسسات كي تكون قاطرة إضافية مهمة بإمكانها أن تعجل من عملية إدارة التنمية المحلية.

Abstract:

This article tries to look at the real impact of Algeria's civil society vis –a- vis its role in the management of local development. It's true that Algeria has developed enough legislation as regards the participation of civil socity in local development, but it seems that its efficiency is not that decisive. Many issues are looked at in this article such as the nature of overlapping relationship between civil society and local development, and the obstacles faced by civil society when it comes to its developmental functions, as well as a brief analysis concerning methods that should be taken into account to make Algeria's civil society more efficient to carry on its local development tasks.

المقدمة: تتفق معظم المقاربات الفكرية والفلسفات الاجتماعية الحالية والمتعلقة بإدارة التنمية الشاملة على أهمية وقيمة مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في هذه العملية. إلا أن ما يلفت الانتباه ضمن المسار التنموي للدول الناشئة ومنها الجزائر عدم الاهتمام بشكل كافي بالدور الذي يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تؤديه ضمن عملية التنمية الشاملة هذه، ناهيك عن التنمية المحلية أيضا. فعادة ما يتم إسناد هذه المؤسسات أدوارا ومهاما هامشية أوذات تأثير زائل، أي آنية كالانتخابات مثلا، على حساب تحديات تنموية حاسمة كمعالجة مشكلة البطالة ومحاربة الفقر وكشف الفساد. إن ما يجعلنا نؤكد على أهمية الدور الذي يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تضطلع به في ميدان التنمية المحلية، وجود نسيج معتبر من هذه المؤسسات في الجزائر والتي تحتاج لتفعيلها فقط لتحقق أغراضا تنموية محلية عديدة. وتعد الجزائر من الدول الناشئة التي تتميز بوجود نسيج معتبر من مؤسسات المجتمع المدني سواء كانت ذات طابع وطني أومحلي. ومن الأمثلة على هذه المؤسسات، الاتحادات المهنية المختلفة، الجمعيات الخيرية، وسائل الإعلام والصحافة الحرة، جمعيات رجال الأعمال، وحتى الزكاة يمكن تأهيلها لأغراض التنمية المحلية.

إشكالية الورقة: نطرح من خلال هذه الورقة إشكالية فحواها: رغم وجود ترسانة من القوانين التي تنظم العمل الجمعوي في الجزائر، وكذلك رغم إجماع النخب الحاكمة والمعارضة على أهمية هذا العمل لدفع قاطرة التنمية المحلية نحوالأمام، إلا أنه في مقابل ذلك يلاحظ وجود فتور ونقص في فاعلية أداء مؤسسات المجتمع المدني لدورها التنموي هذا. تقودنا هذه الإشكالية لإثارة جملة من الأسئلة الفرعية ومنها على الخصوص:

- ما هي طبيعة التمفصل القائم بين مؤسسات المجتمع المدني وإدارة التنمية المحلية في سياقها العام وضمن الحالة الجزائر بشكل خاص؟
- ماهي أهم الوظائف التنموية التي تضطلع بها هذه المؤسسات؟
- ما هي أهم المشكلات التي تواجهها؟
- كيف يمكن تفعيل هذه المؤسسات وإخراجها من تقوقعها لتؤدي أدوارها التنموية لاسيما المحلية منها؟

الصيغة الإجرائية لعلاقة المجتمع المدني بالتنمية المحلية: نشير بادي ذي بدء إلى وجود نقص وتقصير واضحين في الدراسات التي تهتم بموضوع دور مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر. ويعبر هذا الوضع عن تخلف لمجاراة تيار نشيط يهتم بهذا الموضوع في الكثير من جامعات العالم. تعد دراسة الأداء السوسيو تنموي للحركة الجمعوية أو ما يعرف في الأدبيات الاجتماعية والسياسية الغربية بالقطاع الثالث، من الدراسات التي تحظى بدعم العديد من مراكز البحث والتمويل في الدول المتقدمة، وهي الدراسات التي تهتم برصد الإسهام الفعلي للعمل الجمعوي فيما يتعلق بعملية التنمية المحلية.[1]

في واقع الأمر، إن القصور في الأبحاث العلمية في الجزائر لا يخص فقط موضوع دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية التنمية المحلية بشكل عام بل يتعدى الى مفهوم التنمية المحلية كذلك. فهذا الموضوع حديث ضمن الحالة الجزائرية، إذ لا يتجاوز عمره عشر سنوات .[2] نستعين ضمن هذه الورقة بمفاهيم مفتاحيه يكون من الأجدر تحديد فحواها قصد التقدم في التحليل وهي: المجتمع المدني، الحكم المحلي، والتنمية.

يعرف المختص في شؤون الديمقراطية "لاري دايموند" Larry Diamond المجتمع المدني بأنه حيز لحياة اجتماعية منظمة تعتمد على مبادئ الإرادة والدعم الذاتي والاستقلالية عن جهاز الدولة، ويخضع هذا المجتمع لنظام قانوني أو مجموعة من القوانين والالتزامات المشتركة.[3] عموما، تستهدف مؤسسات المجتمع المدني رعاية مصالح المجتمع والحد من تسلط الدولة على تلك المصالح. وتقوم بممارسة التطوير والإصلاح المستمر لدولة وكذلك مساعدتها في التنمية.

أما الحكم المحلي (بالمفهوم البريطاني) أو الإدارة المحلية (بالمفهوم الفرنسي) فيحظى باهتمام وتأييد مختلف الشعوب بحكم المزايا الكثيرة التي يتمتع بها، لعل من أهمها ميل هذا الحكم لتقليص سلطات ونفوذ الحكومة وبالتالي تحجيم دور الجهاز البيروقراطي في التعاطي كلية مع الشأن المحلي .كما يعد هذا النوع من الحكم والإدارة حلا راشدا يسمح للأفراد والجماعات بالتعاون من خلال مجالسهم المنتخبة في شؤون تسيير أمورهم لتحقيق مشاريعهم المختلفة مع مراقبة الكيفيات التي يتم بمقتضاها تسيير هذه الشؤون .

مما سبق، يمكن القول أن نظام الحكم المحلي يفسح المجال ويوفر الفرص للأفراد والجماعات أن يفرزوا قياداتهم المحلية القادرة على تمثيل إرادتهم، وهو بالتالي وجها من أوجه التطبيق العملي للديمقراطية.[4] فيما يتعلق بمفهوم التنمية فإنه يستخدم للدلالة على عملية يتم بمقتضاها إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين ، قصد دفعه نحو التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده. وتستدعي هذه العملية ترشيد استغلال الموارد المتاحة وحسن توزيعها. وتهدف هذه العملية إلى دفع المجتمعات المتخلفة خاصة لمجاراة نظيراتها المتقدمة من حيث النمو الاقتصادي والمشاركة الانتخابية والمنافسة السياسية وترسيخ المواطنة والسيادة والاندماج الوطن.[5]

لم يعد مفهوم التنمية مقصورا على النمو الاقتصادي وارتفاع مستوى دخل المواطن، بل يتضمن الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية. فقد برز خلال التسعينيات مفهوم التنمية البشرية باعتبار الإنسان محور التنمية، ثم اتسع مرة أخرى ليسجل التنمية بمفهومها الإنساني الشامل كحق من حقوق الإنسان ، والحق في الحرية والعدل والمساواة، وهي شروط تعزيز الخيارات الإنسانية لنجاح عملية التنمية في تحقيق أهدافها ، وأخيرا اخذ مفهوم الأمن الإنساني مكانة بالغة الأهمية كمحور من محاور التنمية في مواجهة تحديات تهدد السلم والأمن الإنساني مثل الحروب والعنف والإرهاب وغيرها من التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المستمرة.

بحكم أن هدف الورقة لا يسمح بعرض توصيفات وتفصيلات المضامين المختلفة لمفهوم التنمية سأكتفي فقط بالإشارة لمضمون مفهوم التنمية المحلية .ونعنى بهذا المفهوم تفريع المجهود التنموي للدولة من المستوى الوطني إلى الأقاليم والمقاطعات والمدن والبلديات والمناطق الريفية والمستوطنات والمجتمعات المحلية بطريقة تمكن المواطنين من المشاركة في عمليات الحكم بشكل مباشر أكثر، وبذلك يتم خلق فرص منصفة لجميع مواطني الدولة ، كما يتم صياغة برامج تنموية مبنية وفق ما تقتضيه الحاجات والأولويات المحلية.[6]

تهدف التنمية المحلية ، والتي تعد رافدا مهما وفعالا لتنمية الوطنية، لتحقيق اقتصاد أكثر إنسانية، بحيث يتم بمقتضاها رد الاعتبار للإنسان وكذلك أنسنة الاقتصاد. ويهدف هذا النوع من التنمية للاستثمار البشري في الجماعات المحلية بخصوصياتها وتراثها

المحلي. وعليه تنص المادة الثانية من إعلان "الحق في التنمية" أن الإنسان هو الموضوع الرئيسي للتنمية وينبغي أن يكون المشارك في هذا الحق والمستفيد منه.[7] إن التركيز على الإنسان يقصد به أنه عبارة عن كيان يتميز بمجموعة من العلائق المحيطة به والتي يتفاعل معها باستمرار. وعليه يكون من الضروري والأجدر أن تتم تنمية محيطه وقدراته ومهاراته وصيانة حقوقه وكرامته وحريته.

إلى زمن قريب كانت الدولة هي الفاعل الأساسي والمهيمن في عملية التنمية هذه، إلا أنها أخذت تتخلى شيئا فشيئا عن هذه الوظيفة خلال العقود الأخيرة. فظاهرة العولمة ساهمت في تحجيم دور الدولة سواء في الاقتصاد أو المجتمع، وانتقلت هذه الدولة من كونها دولة راعية إلى دولة حارسة بالدرجة الأولى،[8] إذ يؤكد الباحث التونسي الحبيب الجنحاني بهذا الصدد على أن من أهم تأثيرات ظاهرة العولمة على الدولة تدهور العديد من مؤسساتها وهياكلها لتصبح الدولة لاسيما في البلدان النامية مجرد نظام رسالته الأساسية حراسة " أرخبيل" أثرياء الداخل والخارج. إذ أصبح الاهتمام منصبا في الوقت الحاضر ليس على الدولة بل عن أجنحة المافية المتصارعة والمؤثرة في القرار السياسي.[9]

إن القصور الذي أصبح صفة لازمة لوظيفة الدولة التنموية في الوقت الحاضر يستدعي الاهتمام بإيجاد بدائل بإمكانها مواصلة القيام بهذه الوظيفة. ويبدو أن العديد من المجتمعات في الوقت الحاضر أخذت هذه المهمة التنموية على عائقها من خلال بلورتها لمؤسسات مدنية، هي مؤسسات المجتمع المدني كآلية هامة بإمكانها أن تعوض الفراغ الناجم عن تخلي الدولة لأداء وظيفتها التنموية.

إن التركيز على مؤسسات المجتمع المدني كقاطرة لعملية التنمية المحلية يعود لكون السياسة وبفضل ظاهرة العولمة، أصبحت عبارة عن نشاط تتوزعه العديد من الكيانات والهيئات، بحيث لا تمثل فيه الدولة إلا جزءا فقط، أو مستوى من مستويات النسق ككل على حد تعبير علماء الاجتماع السياسي. فالمجتمع المدني يقع في قلب هذا النسق وينازع الدولة ليس فقط في احتكار السياسة بل وتولي بعضا من مهامها الاقتصادية والتنموية التي تخلت عنها. إذ يمكن لمؤسسات المجتمع المدني، ومن خلال أدائها للوظيفة التنموية

التصدي للرأسمالية الليبرالية الجديدة القائمة على فلسفة العقيدة الشمولية والتي يحكمها مبدأ الكل من أجل السوق.

تزداد أهمية مؤسسات المجتمع المدني لأداء أدوارا بالغة الأهمية في النشاط التنموي المحلي لا سيما وأن أحد أهم الشعارات التي يتم تسويقها في ظل العولمة شعار التنمية المستدامة، والتي تعني مما تعنيه إفساح المجال أمام العمل الجمعوي لدرجة تستطيع فيها مؤسسات المجتمع المدني الاعتماد كلية في نشاطها على المشاريع التنموية. يؤكد المدافعون عن التنمية المستدامة على ضرورة إسناد تشكيلات المجتمع المدني أدورا تنموية رائدة لمواجهة التخلف، لاسيما في ظل فشل وعجز العمل الحكومي عن إنجاز وتحقيق العديد من المشاريع التنموية.

دور المجتمع المدني في التنمية المحلية: يمكن للعمل الجمعوي أن يضطلع بأدوار اقتصادية هامة، ويكون قاطرة أساسية لتحقيق تحول ديمقراطي ناجح ، فالتراث النظري في علم السياسة يقدم لنا أبحاثا ودراسات هامة ضمن سياق علاقة المجتمع المدني بالتنمية، لعل أبرزها وأهمها ما توصل إليه روبرت بوتنام "Robert Putnam" في دراسته الميدانية بعنوان "جعل الديمقراطية تعمل: التقاليد المدنية في إيطاليا الحديثة". يؤكد "روبرت بوتنام" على فكرة العلاقة الوطيدة بين المجتمع المدني والديمقراطية على المستوى المحلي في إيطاليا المعاصرة. وقد وجد هذا الباحث أن الحكومات والمجالس المحلية في شمال إيطاليا تعمل بديمقراطية أكثر كفاءة منها في جنوب إيطاليا.[10] وبعد أن استعان بالعديد من التفسيرات الممكنة، خلص إلى تفسير رئيسي، وهو ما أسماه "رأس المال الاجتماعي" (Social Capital).[11]

توصل بوتنام في دراسته الميدانية الكثيفة، والتي استمرت حوالي عشرين عاما، أن معدلات التنمية الاقتصادية ارتبطت ارتباطا وثيقا "برأس المال الاجتماعي"، أي بقوة المجتمع المدني. فمنظمات المجتمع المدني تمنح أعضاءها مجموعة كبيرة من المهارات، وشبكة واسعة من الاتصالات، تتيح لهم فرصا عديدة لبدء المشروعات الاقتصادية من مختلف الأحجام، والنجاح في إدارتها، والتغلب على المشكلات التي تواجهها. ويمكن تشبيه ما يقصده بوتنام في دراسته إلى ما هو شائع في القرى والأحياء الشعبية المصرية

من ممارسات تعرف "بجمعيات الادخار الدوارة" [12] Rotating Credit Associatio ns) وهي نموذج لأصغر تكوينات المجتمع المدني، أي تلك الجمعيات التي يقوم أعضاؤها بدفع مبلغ مقطوع شهريا، على أن يتناوب كل عضو في تلقي مساهمات كل أعضاء الجمعية مرة واحدة شهريا، وهكذا إلى أن يكون كل عضو قد دفع مبالغ شهرية مساوية لعدد أعضاء الجمعية. ووجد بوتنام أن هذه الطريقة هي التي بدأت بها معظم المشروعات الصغيرة في شمال إيطاليا منذ نهاية القرن الماضي والتي تطور بعضها ليصبح كبيرا أو حتى عملاقا مع نهاية القرن العشرين. وتقوم "جمعيات الادخار الدوارة" على المبدأ نفسه الذي يحكم المجتمع المدني عموما كالإرادة الحرة في المشاركة، والإقرار بحق الآخر في أن يرعى مصالحه، والثقة المتبادلة بين الأعضاء حتى دون أن تجمعهم علاقات قرابة. [13]

ويخلص بوتنام في دراسته أنه كلما حللنا مفهوم المجتمع المدني وجدنا أن هذا المفهوم مرادفا لمعنى "التقدم الإنساني" عموما. فهو ينطوي على تعبيرات للحرية، والمبادأة، والمشاركة، واحترام حقوق الآخرين، والالتزام بإدارة الخلاف بالطرق السلمية، وغيرها من المبادئ التي تدخل في صميم فلسفة الديمقراطية نفسها. تقدم لنا نماذج بعض الدول المتقدمة صورة مشرقة على الدور والفعالية والجدوى الاقتصادية للعمل الجمعوي. ففي الوقت الذي لا يمكن فيه تحويل جمعية إلى شركة من الناحية القانونية في الجزائر إلا أنه في فرنسا مثلا يتجه العمل الجمعوي لهذه الغاية. فالجمعيات في هذا البلد تدفع ضرائب عن مداخيلها لاسيما بعد أن أصبحت فكرة الجمعية المقاولة فكرة سائدة ومنتشرة بشكل جدي في الوقت الحاضر. يسمح القانون الفرنسي للجمعية المرخص لها من مزاولة أنشطة اقتصادية حتى ولوكانت تلك الأنشطة أساسية بالنسبة للجمعية، وما يتم إشتراطه فقط على هذا النشاط الاقتصادي للجمعيات هو أن يكون فقط غير متعارض مع أهداف الجمعية. فعلى مستوى دفع الضرائب مثلا فإن القانون الذي تخضع له الجمعيات يرتبط بالقانون العام . فالجمعية مكلفة ومسؤولة قانونا أما الجهات المعنية بالضرائب والرسوم المرتبطة بأنشطتها. [14]

على الرغم من أن التشريع الجزائري لا يمنع مزاولة الجمعيات للأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل ، إذ أن المادة 26 الفصل الرابع من القانون رقم 31/90 الموافق لـــ 4 ديسمبر 1990 والمتعلق بالجمعيات تقر في إحدى فقراتها بأن موارد الجمعيات يمكن أن

تتحصل عليها من العائدات المرتبطة بأنشطتها. لكن وعلى الرغم من وجود التشريع الذي لا يحضر مزاولة الجمعيات للأنشطة الاقتصادية التي تحقق مداخيل مالية إلا أنه، من جهة أخرى، يمنع توزيع الأرباح التي تحققها الجمعية على أعضائها. فالمادة الثانية (02) من القانون المذكور أعلاه تنص على أن الجمعية تمثل اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدي ولغرض غير مربح.كما أن المادة 27 من نفس القانون 31/90 تنص على أنه يمكن أن يكون للجمعية عائدات ترتبط بأنشطتها شريطة أن تستخدم تلك العائدات لتحقيق الأهداف المحددة في القانون الأساسي والتشريع المعمول به .[15]

من جانب آخر، وضمن سياق تنمية الجمعية لرصيدها المالي، فإن التشريع الجزائري يعطي الحرية للجمعيات لتكوين رصيد مالي، إلا أن هذا الرصيد يجب أن يراقب رقابة صارمة من قبل الجهات المختصة. فمقاسمة هذا الرصيد بين أعضاء الجمعية ممنوع بموجب القانون. فالمادة 46 من قانون (31/90) تنص على أن استعمال أملاك الجمعية في أغراض شخصية أوفي أغراض أخرى غير واردة في قانونها الأساسي يعد خيانة للأمانة ويعاقب عليه وفقا لأحكام قانون العقوبات.

مما سبق، يبدوا أن العمل الجمعوي لا سيما المتعلق بالشأن المحلي في الجزائر يحتاج إلى قوانين تفعل أدائه الاقتصادي، وهو الأمر الغائب في هذا البلد فالاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري تدفعنا للتفكير جديا في حلول للتخفيف من وطأتها. فالجزائر التي تعرف حاليا انطلاقا متواضعة للنمو خارج قطاع المحروقات تواجهها تحديات مفصلية وعلى رأسها مشكلة امتصاص البطالة. وعليه يمكن للاستثمار المحلي أن يكون وسيلة ناجعة في ذلك، لا سيما انه بالإمكان الاستفادة من بعض البرامج الحكومية الحالية لتحقيق هذا الهدف وعلى رأسها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، الذي يمكن أن يساهم في دعم التنمية المحلية.[16]

تحديات ومشكلات المجتمع المدني والعمل الجمعوي: يمكن للعمل الجمعوي وفي ظل فشل العمل الحزبي الحاليفي الجزائر أن يحقق العديد من الطموحات التنموية وأن يكون قاطرة أساسية لتحقيق الأهداف التنموية على المستوى المحلي بحكم احتلاله

لمكانة مهمة في تأطير وتعبئة العديد من الفئات الاجتماعية لاسيما الشبانية منها. فعن طريق العمل الجمعوي، يمكن المساهمة في تأطير ركن أساسي من أركان التنمية ألا وهو العنصر البشري. فالعمل الجمعوي بما يحمله من قيم يعد حقلا خصبا يساهم في ترسيخ الكثير من القيم الاجتماعية الهادفة والجادة وعلى رأسها زرع روح تحمل المسؤولية بشكل جماعي والدفع بالعديد من الفئات الاجتماعية لاسيما الشبانية منها بتحرير إبداعاتها وتحرير ضمائرها.

رغم مركزية العمل الجمعوي في عملية التنمية المحلية إلا أن الدارس والمهتم بعمل الكثير من الجمعيات يلاحظ أن النشاط الجمعوي في الجزائر يعاني من عوائق عديدة، ابتداء من عدم احترام الرسالة الحقيقية للعمل الجمعوي وأهدافها، وذلك من خلال محاولة العديد من أجهزة السلطة وكذا العديد من الأحزاب السياسية احتواء وتوجيه نشاط الجمعيات لأغراض تكون في بعض الأحيان زائلة بجعل هذه الجمعيات مكاتب خدمات ودعاية. وكذلك وجود الكثير من الاكراهات والعوائق الإدارية والقانونية، ونقص احترافية العاملين في العمل الجمعوي وقلة الوسائل وشح الموارد والأطر، وانحصاره في فئات اجتماعية معينة، وقلة انتشاره في المناطق الريفية وغيرها. سأركز من خلال هذه الورقة على فحص أهم التحديات التي تواجه عمل مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر، وعلى رأس هذه التحديات محاولة العديد من أجهزة السلطة وكذا العديد من الأحزاب السياسية احتواء وتوجيه العمل الجمعوي لأغراض تكون في بعض الأحيان زائلة. هذا من جهة، ومن جهة ثانية مواجهة العمل الجمعوي لمشكلة شح الموارد وانعكاسات ذلك على استقلالية مؤسسات المجتمع المدني عند مزاولتها لنشاطها.

تعد المشكلات الآنفة الذكر نتيجة حتمية أفرزتها عوامل موضوعية وذاتية وعلى رأسها المنهجية والسياسة التي انتهجتها الدولة في التعاطي مع الجمعيات والعمل الجمعوي بشكل عام. إذ يلاحظ أن تعاطي السلطة مع الحركة الجمعوية والمجتمع المدني ككل يتسم بالارتجالية والمناسباتية. فلا توجد سياسة واضحة لدى الدولة تقوم على إشراك كل المؤسسات الشعبية، بما في ذلك الجمعيات في تدبير الشؤون المحلية. وبطريقة منهجية يمكن

القول على أن هذه السياسة تعاني من قصور واضح على مستويات عديدة يمكن حصرها في مستويين أساسيين:

ا/ تعاني البنية التحتية للجمعيات من مشكلات عديدة وعلى رأسها ضعف الميزانية التي تخصصها الدولة لهذا القطاع. فإذا أخذنا في الاعتبار ضعف القطاع الخاص المنتج في الجزائر، والذي يمكن أن يساهم في تمويل العمل الجمعوي، فإنه يمكن عندئذ تصور حجم المعاناة التي يواجهها نشاط الجمعيات . فكما هو معروف، تعد الموارد التي تمتلكها مؤسسات وجمعيات للمجتمع المدني من أهم متطلبات قيامه بأدواره المختلفة وإدارة علاقته بالهيئات الرسمية للدولة بما يضمن استقلاله في التعاطي معها. فبقدر ما تعتمد مؤسسات المجتمع المدني على إعانات الدولة بقدر ما يؤثر ذلك سلبا على استقلال نشاطها. ونشير هنا إلى ان العديد من الدراسات السوسيولوجية والسياسية الحالية تربط قوة تشكيلات المجتمع المدني بمدى وجود قاعدة مادية او سند مادي لها.[17]

يعد شح الموارد المالية من أبرز وأعقد التحديات التي تواجه العمل الجمعوي على المستوى المحلي في الجزائر. إن الاختلالات الهيكلية العميقة التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، والذي يتزامن مع بروز ما يمكن أن نطلق عليه باصطلاح البورجوازية الكسولة، يعدان عاملان من جملة عوامل أخرى عطلت بناء مؤسسات جمعوية نشيطة وحرة بحكم اعتماد العديد من هذه المؤسسات على إعانات الدولة المالية والمادية، لاسيما في ظل عدم مجازفة الرأسمال الخاص في دعم الحركة الجمعوية. وعليه يمكن القول أنه في ظل الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري والمنهجية التي يتم بمقتضاها التعاطي مع مؤسسات المجتمع المدني، يكون من الصعب فعلا تحقيق تنمية محلية ذات معنى.

ينبثق عن التحدي السابق مشكلة إضافية وهي ازدواجية التعاطي الرسمي مع العمل الجمعوي، إذ يلاحظ إغداق بعض الجمعيات بالمنح وحجبها عن جمعيات أخرى، بل ويتم التضييق على نشاط جمعيات ذات أهداف جادة في مقابل دعم نشاط جمعيات ذات أهداف آنية. ويمكن التأكد من هذه الملاحظة لاسيما من خلال تتبع الدعم الذي تحصل عليه بعض

الجمعيات خلال الفترات الانتخابية بحكم توليها مهمة الدعاية الانتخابية والسياسية لأحزاب وشخصيات سياسية معينة.[18]

ب/ من أبرز التحديات الأخرى التي تواجه العمل الجمعوي في الجزائر تحديا يمكن اعتباره مفصلي وهو المتعلق بسعى العديد من الأطراف والمؤسسات وعلى رأسها السلطة السياسية القائمة احتواء جمعيات المجتمع المدني أو على الأقل منافستها أدوارها وهو الأمر الذي ينعكس سلبا فيما يتعلق باحتفاظ الجمعية بشخصيتها والقيام بمهامها.

يلاحظ وفي سياق التجربة الجزائرية هيمنة الأجهزة البيروقراطية على العمل الجمعوي وسجنه في سياق إستراتيجيات كثيرا ما تكون محدودة لا سيما عندما لا يتم احترام ضوابط العمل الجمعوي وخلطه مع العمل السياسي. فقد لاحظنا مثلا وخلال مواعيد انتخابية سابقة ظهور مبادرات لا يمكن تصنيفها البتة على أنها مبادرات بريئة حاولت تعبئة وتوجيه العمل الجمعوي لتحقيق هدف انتخابي زائل من خلال تأسيس ما يعرف بالأكاديمية الجزائرية للمجتمع المدني .إذ بمجرد انتهاء المواعيد الانتخابية انتهت معها الدعاية التي رافقت عملية تأسيسها. [19]

في واقع الأمر يعد هذا التوجه سلوكا نمطيا يعكس طبيعة السلطة السياسية أينما كانت، والتي غالبا ما تخضع لمنطق عقل الدولة. فالدولة المعاصرة تسعى لامتصاص بريق المجتمع المدني من خلال تبديد طاقاته وتشتيته لتجعل منه ظاهرة مائعة. فإمكانياتها الهائلة أكسبتها خبرة في ترويض الكيانات التي تنافسها. وعليه فهذه الدولة لا تبيد المجتمع المدني،بل تقوم فقط بإفراغه من أهدافه عبر إستراتيجيات متنوعة.[20]

إن التشوه والتشوش في الثقافة السياسية لدى دوائر عديدة في السلطة الحاكمة يجعلها ترى في وجود مجتمع مدني قوي تهديدا لكيانها، وذلك على الرغم من أن مؤسسات المجتمع المدني لا تصارع الدولة كما هو متداول بل تصارع الاستبداد أينما وجد. فالبحوث السياسية المعاصرة تؤكد إن الدولة في الوقت الحاضر، إن لم يكن بجانبها مجتمع مدني فإنها سوف توجده بوسائلها وطرقها المباشرة وغير المباشرة، لأنها تعي حيويته لديمومتها. وعلى هذا الأساس فالدولة تحتاج للمجتمع المدني، ليس كمجال لممارسة سلطتها فحسب، ولكن كآلية ضرورية لبسط هذه السلطة.

إن مراجعة النصوص القانونية التي تحكم العمل الجمعوي في الجزائر تفضي إلى تثبيت ملاحظة هامة وهي أننا مازلنا أمام ظاهرة تحدث عنها آدم فرغسون خلال القرن التاسع عشر ألا وهي عسكرة الدولة للمجتمع. فالنصوص القانونية التي تحكم العمل الجمعوي في الجزائر تؤكد توجه الدولة لممارسة ضبطا معتبرا على الأفراد والمجموعات سواء من الناحية القانونية أو الأمنية، وهو ما يمثل حاجزا أمام إمكانية تحرر الأفراد واستقلال مؤسسات المجتمع المدني المختلفة. ونكون هنا بصدد حالة تصفها الباحثة ثناء فؤاد عبد الله عند تقييمها لعلاقة الهيمنة التي تكبل عمل جمعيات المجتمع المدني في سياق الأنظمة التسلطية في العالم العربي والإسلامي، إذ ترى أن موقف الدولة إزاء مؤسسات المجتمع المدني يتسم إما بالتردد أو عدم الثقة، فالدولة تسن قانونا بالجمعيات والتنظيمات المدنية ربما اعترافا منها بقيمة إحياء هذه المؤسسات، ولكنها في الوقت نفسه تضع من القيود القانونية والإدارية، ما يجعل لها اليد الطولي في مراقبة هذه الجمعيات أو المؤسسات أوحلها أو تحديد مجال حريتها. وعليه تبقى في حالة وجودها مجرد منحة من المؤسسة العليا، أي الدولة، وهو الأمر الذي يعنى أنه من حق المانح منح وسحب عطاياه وقتما شاء.[21]

يضع الإطار القانوني الذي يحكم النشاط الجمعوي في الجزائر العديد من القيود التي تؤثر على فعالية هذا النشاط، وعلى رأسها التصريح المسبق بتشكيل الجمعيات وإثقال كاهلها بالمصاريف عند تكوينها لملفها الإداري إضافة لتعدد الجهات الوصية على العمل الجمعوي. تعد القيود السابقة حجر عثرة أمام بروز العديد من الجمعيات التي كثير ما تفشل وتموت قبل أن يتم اعتمادها. فتجربتنا داخل الجامعة أكبر دليل على المعاناة التي تواجهها هذه الجمعيات فمازال طلبة قسم العلوم السياسية بجامعة باتنة مثلا ينتظرون اعتماد جمعية ذات طابع علمي وثقافي بحت وهي جمعية آفاق للعلوم السياسية ، والتي تم تقديم ملف تأسيسها للسلطات المحلية منذ أكثر من سنة .

آليات تفعيل النشاط التنموي المحلي للحركة الجمعوية: إن القصور الذي يعاني منه العمل الجمعوي يعد صورة مصغرة للقصور العام الذي تعاني منه عملية ترسيخ

الديمقراطية في الجزائر. وهو ما أنجر عنه تشوه في المنهجية والسياسة العلمية والعملية التي يمكن اعتمادها في دعم وتثبيت وتفعيل العمل الجمعوي ليكون رافد مهما من روافد تحقيق التنمية المحلية.

إن تفعيل دور الجمعيات للمساهمة بشكل إيجابي في عملية التنمية يستدعي وضع مقاربة تأخذ في الاعتبار ركيزتين أساسيتين وهما الديمقراطية والمواطنة . إذ أنه من الصعب الحديث عن دور تنموي لهذه الجمعيات في ظل غياب أو تغييب الأساليب والقيم الديمقراطية في هيكلة وبنية العلاقات داخل هذه الجمعيات. كما أن هذه الديمقراطية لا يمكن تحقيقها إلا بمواطن يتمتع بمواطنة فعلية. وعليه لا يمكن الحديث عن الديمقراطية أو دور تنموي لهذه الجمعيات إذا كانت فلسفتها تحمل القيم العشائرية والقبلية والزبونية والانتهازية المفرطة.

لقد أفضت الاستراتيجية التنموية في الجزائر إلى مجموعة من الآثار التدميرية ضمن ميدان التنمية المحلية. لعل من أبرز مظاهر تلك الآثار بروز وضعية اجتماعية بائسة، ساهمت البرجوازية الكسولة بدور محوري في تعميقها مما أدى إلى انتشار الفقر، وغياب العدالة الاجتماعية، وازدياد نسبة العاطلين عن العمل، وازدياد عدد المتسولين والمنحرفين، وكذلك انخفاض المستوى المعيشي للعديد من الفئات الاجتماعية التي كان البعض منها في السابق يصنف ضمن الطبقات الوسطى، وأخيرا الارتفاع المذهل فيما يمكن أن نسميه بالجرائم الاقتصادية وعلى رأسها الرشوة واختلاس ميزانيات الدولة. [22]

في ظل هذه الاثار التدميرية الناجمة عن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها الجزائر، وفي ظل فقدان الدولة لكثير من قدراتها والتزاماتها التنموية، أضحى العمل الجمعوي أمرا ضروريا بفعل قدراته الكامنة التي يمكن أن يسخرها قصد الاستجابة لهموم المواطنين. فمؤسسات المجتمع المدني التي تعد حاضنا لقيم المواطنة والعدالة والمشاركة يمكنها أن تساهم بفعالية في مسار التنمية المحلية لا سيما في ظل افتقاد الدولة لاستراتيجية واضحة فيما يتعلق بهذا الموضوع. فإذا أخذنا في الحسبان أن فلسفة التنمية المحلية إلى هذه العملية على أنها نشاط تشاركي وديناميكي شامل وتراكمي من أجل إحراز تقدم في التلبية العادلة والمستدامة والمتضامنة للحاجيات الإنسانية، فإن دور العمل الجمعوي في ترقية وتحصين هذه التنمية يصبح أمرا ضروريا، وذلك على عدة مستويات وعلى رأسها المستوى

الاجتماعي ،والمستوى الحقوقي القانوني، وكذلك المستوى السياسي، وأخيرا المستوى التضامني التشاركي.

فعلى المستوى الاجتماعي بوسع مؤسسات المؤسسات المجتمع المدني المساهمة، وفي سياق تشاركي، إيجاد الحلول للعديد من المشكلات والاحتياجات والمطالب التي تقدمها لاسيما الفئات الاجتماعية المحرومة. ففي ظل الواقع الراهن الذي يتميز بتفاوتات اجتماعية واقتصادية ليس فقط على مستوى المجتمعات المختلفة بل داخل كل مجتمع من هذه المجتمعات، وفي ظل تردي مستوى المعيشة وازدياد معدلات الفقر والبطالة، وازدياد نسبة التسرب التعليمي في الجزائر (حوالي 400 ألف تلميذ فقط يطردون من المدرسة سنويا حسب تقرير اليونسيف لسنة 2006) ، فإن ذلك يتطلب مساهمة العمل الجمعوي في بلورة البرامج التنموية التي بإمكانها التصدي لكل هذه المشكلات والتحديات.[23]

أما على المستوى الحقوقي، فيمكن للعمل الجمعوي أن يكون حاضنا ومدافعا للقيم الاجتماعية والثقافية وعلى رأسها، الدفاع عن فكرة سموالقانون وحماية الحقوق وصيانة كرامة الفرد. وهوما يساهم في التصدي للكثير من الآفات الاجتماعية والاقتصادية التي أخذ نطاقها يزداد بما يهدد بناء ما يمكن أن نسمه بدولة القانون ومجتمع العدالة والاستقرار في الجزائر.

فإذا أخذنا على سبيل المثال لا الحصر ظاهرة الرشوة والفساد كأهم الخصوم لعملية التنمية المحلية نجد الجزائر من بين الدول التي تتحكم الرشوة في معاملاتها الاقتصادية حسب تصنيف منظمة الشفافية الدولية في تقريرها الأخير. ويلاحظ هذا التقرير كذلك غياب الشفافية في تعاملات الجزائر المختلفة، إذ أصبحت ظاهرة الفساد والرشوة مستفحلة في أوساط الأعمال والتجارة وحتى الإدارة.[24] وعليه فإن العمل الجمعوي والإعلام الحر بإمكانهما التصدي وفضح هذه الظواهر السيئة من خلال النشر والبث وتعبئة رأي عام ضاغط مقاوم. كما أن القضاء النزيه والعادل، من شأنه ردع المفسدين ومعاقبتهم، ومن هنا يمكن القول أن الديمقراطية بآلياتها المختلفة وعلى رأسها المجتمع المدني والحركة الجمعوية كفيلة بتوفير الشفافية والمحاسبة لمواجهة ظاهرتي الفساد والرشوة وذلك رغم صعوبة المهمة.

أما على المستوى السياسي فإن من المقاربات التي يمكن تبنيها لمعالجة الخلل الناجم عن توجه الدولة المبالغ فيه للهيمنة على مؤسسات المجتمع المدني، ضرورة إعادة

النظر في طبيعة العلاقة التي تحكم هذين الكيانين. إذ يفترض أن تبنى العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني بالدولة على أساس احترام القانون لتتمكن هذه المؤسسات من ترقية وتوسيع فضاء الحريات وهو ما سينعكس إيجابيا للدفع بالتنمية المحلية نحو الأمام. ويمكن إبداء نفس الملاحظة فيما يتعلق بعلاقة هذه الجمعيات بالأحزاب السياسية. إذ ينبغي أن تقوم علاقة الجمعية التنموية بالأحزاب على أساس احترام استقلال إطارات الجمعية بعيدا عن أي توظيف أو احتواء. ولأجل صيانة استقلالية العمل الجمعوي ينبغي على هذه الجمعيات أن تدعم كل أشكال التنسيق والتعاون وتوسيع دائرتهما مما سيزيد من فعالية وقوة القدرة المطلبية للعمل الجمعوي. ويمكن إبراز عامل آخر بإمكانه أن يساهم في صيانة هذه الاستقلالية وهو ضرورة أن يتم بناء علاقات تشاركية تفاعلية بين العمل الجمعوي ومحيطه الاجتماعي، أي جعل مقتضيات التنمية المحلية وحاجيات وانشغالات المواطنين العامل الأساسي الموجه للنشاط الجمعوي. إن صعوبة هذه المهمة، أي استقلالية الجمعيات، تكمن في أن الديمقراطية بآلياتها المختلفة لا يمكنها أن تضطلع بهذه المهمة بشكل منفرد بل ينبغي أن يتم تفعيل وتقوية أجهزة ومؤسسات الدولة المختلفة لتتحمل مسؤوليتها هنا. فالديمقراطية كما يؤكد أحد الباحثين المهتمين بشؤون الفساد بأشكاله المختلفة، تعد آلية يمكن تعطيلها والحد من مفعولها من قبل خصومها الراعين والحامين لهذا الفساد. فهؤلاء الخصوم يصعب التصدي لهم من قبل النخب المحلية المناضلة بفعل استئثارهم بالمال والإعلام والنفوذ، وعليه يمكن لهذه الديمقراطية أن تؤدي إلى نتائج عكسية غير تلك المتوخاة من سيادة القيم الديمقراطية. ففساد الديمقراطية أسوأ بكثير من قيام الأنظمة التسلطية والشمولية، لأن إفسادها يعني زعزعة ثقة الناس في أهميتها وصلاحيتها وجدواها.[25] أما على المستوى التضامني التشاركي فيمكن لهذه الجمعيات، ومن خلال ترقيتها، أن تدفع المواطنين للمشاركة الحرة والواعية في تحديد ورسم العديد من البدائل والاختيارات التنموية على المستوى المحلي. يعد إشراك الجمعيات أداة فعالة في مراقبة المنهجية والطريقة التي تتم بواسطتها إدارة الشؤون والمشاريع المحلية. كما يمكن لهذه الجمعيات أن تضطلع بدور تضامني لا يستهان به من خلال تنظيمه ودعمه. فالمجتمع الجزائري، وعلى مر فترات التاريخ، ظل يتميز بخاصية هذا العمل التضامني، وما فكرة

أوآلية "التويزة" التي ميزت شبكة العلاقات الاجتماعية في العديد من مناطق الجزائر إلى وقت قريب، إلا تعبيرا حقيقيا عن هذا التضامن. وعليه يمكن للجمعيات أن تقوم بإحياء وترقية الكثير من لأشكال التضامنية التقليدية لخدمة أهداف التنمية المحلية في الوقت الراهن. بحكم الأهمية التي يحظى بها المستوى التضامني التشاركي حاليا كأساس لتوطيد العمل الجمعوي في التنمية المحلية سأفرد له مزيدا من التحليل ضمن هذه الورقة.

نحو توطيد التوجه التشاركي للجمعيات: إن مواجهة التحديات والمشكلات التي تواجه النشاط الجمعوي في إدارة التنمية المحلية يقودنا للتفكير بشكل جدي في أنجع السبل التي تمكن المجتمع المدني من المساهمة بشكل فعال في هذه العملية. يتفق العديد من الباحثين في علم الاجتماع وعلم السياسة على أن أفضل السبل لتحقيق هذا الهدف يكمل في بلورة ما يمكن أن نطلق عليه بالميثاق الجماعي، والذي يترجم في الأدبيات الاجتماعية والسياسية بالمقاربة التشاركية. يعد مفهوم المشاركة أو التشاركية مفهوما مرتبطا بالمجتمع المفتوح الديمقراطي ، وهو مكون أساسي من مكونات التنمية البشرية كما يفهمها ويسعى من أجل تحقيقها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . إنها تعنى بشكل مبسط أن يكون للمواطنين دورا ورأيا في صناعة القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر، أومن خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم. ويقوم هذا النوع من المشاركة الواسعة على حرية التنظيم وحرية التعبير، وأيضا على قدرات المشاركة البناءة. ويعد مبدأ المشاركة حاليا من الهواجس التي تؤرق بال مختلف المجتمعات والدول وكذا المنظمات الدولية، لاسيما وأن تقارير التنمية البشرية الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة تشير إلى أرقام جد مرتفعة فيما يتعلق بسكان العالم الذين يعجزون في فرض أي تأثير حقيقي على الأداء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمعات التي يعيشون فيها.[26] تؤكد معظم الأدبيات السياسية والاجتماعي بدورها في الوقت الحاضر على محورية مفهوم المقاربة التشاركية كطريق لإشراك الحركة الجمعوية في تدبير الشأن المحلي. ويتم تعريفها على أنها إحدى منهجيات العمل المرتبطة بتدبير الشأن المحلي والوطني ضمن مسلسل تواصلي يمكن الأفراد والأطراف المعنية من تحديد احتياجاتهم وأهدافهم والتزاماتهم، ويؤدي إلى قرارات مركزة تأخذ في الاعتبار حسب الإمكان آراء وتطلعات كل المجموعات والأطراف المعنية.[27] تتميز المقاربة التشاركية بعدة مزايا تساهم في ترقية

وتنشيط العمل الجمعوي في ميدان التنمية المحلية وذلك بحكم أنها تساهم في تحديد الاحتياجات الحقيقية للسكان وكذا المشاريع التي ينبغي الاهتمام بها وتساعد في تفادي التصادم الذي ينجم أحيانا عندما تتعارض مقترحات ومشاريع الجهات الرسمية مع طموحات وتطلعات السكان على المستوى المحلي. إضافة على أنها تمد الخبراء بجدوى وأهمية المشاريع المقترحة وكذا فعاليتها. في واقع الأمر تعود إثارة موضوع المقاربة التشاركية إلى الأهمية والمزايا التي يكتسيها ويوفرها العمل الجمعوي، لاسيما المحلي منه في خدمة أهداف التنمية المحلية. ويمكن حصر هذه الأهمية والمزايا فيما يلي:

أ- تعد مؤسسات المجتمع المدني والعمل الجمعوي تعبيرا حقيقيا عن الإرادة الشعبية بحكم التصاقها بهموم وتطلعات المواطنين. وتبدو هذه الأهمية محورية في المناطق النائية على وجه الخصوص أين تختفي العديد من مظاهر التأطير لهؤلاء المواطنين سواء كان تأطيرا من قبل مؤسسات الدولة أو الأحزاب السياسية، وعليه تصبح الجمعيات الفضاء الأساسي والملجأ الرئيسي الذي يمكن المواطنين من طرح قضاياهم وانشغالاتهم.

ب- من خلال تعقب وتفحص تجارب العديد من الدول التي يتميز فيها النشاط الجمعوي بالحيوية والفعالية، لا سيما في البلدان المتقدمة يلاحظ مدى تعاظم دور جمعيات المجتمع المدني في تنمية الخبرات المحلية وخدمة المواطن من خلال إنجاز مشاريع مختلفة تكون مصدرا لتوفير فرص الشغل، وتعزيز البنى التحتية مما ينعكس إيجابا على الإدماج الحقيقي للعديد من الفئات الاجتماعية المقصية من عملية التنمية. ويمكن لنا أن نتصور ليس فقط حجم العائد المادي، بل وحتى المعنوي من خلال عملية الإدماج هذه. إن دمج المواطنين في عملية التنمية وسيلة هامة لإرساء قواعد الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي.

د- يساهم إشراك مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المحلية تحقيق فوائد إضافية ومنها الاستعانة بالمواطنين لتحقيق هدف تنمية الموارد البشرية. ويكفي لنا أن نستشهد هنا بتجربة جمعية إقرأ التي تعد أداة فعالة لمحاربة الأمية في الجزائر.[28] من ضمن هذه الفوائد كذلك مساهمتها في ترقية مشاركة المواطنين في الحياة المحلية وبالتالي تمكينها للمواطنين من تقييم وإعادة النظر في الاحتكار الذي يمارسه منتخبيهم في طرح همومهم وقضاياهم. بل وتؤدي إعادة النظر هذه في صياغة علاقة جديدة بين هؤلاء المواطنين وممثليهم، صياغة تأخذ في

الاعتبار الحق في إبداء الرأي ومراقبة ممثليهم. وأخيرا تضطلع هذه الجمعيات بوظيفة هامة وتتعلق بتشخيص وتحديد الحاجات وتهيئة المشاريع.

الخاتمة: ينبغي أن نشير في نهاية المطاف أنه على الرغم من الأهمية التي يكتسيها دور العمل الجمعوي في عملية التنمية المحلية، وهذا ما أكدنا عليه في هذه الورقة، إلا أن تجسيدها بشكل أفضل لا بد أن يكون ضمن مقاربة شمولية تدعولمشروع مجتمعي وتنموي تنخرط وتساهم فيه كل فعاليات المجتمع وعلى رأسها مؤسسات المجتمع المدني والمواطنين، والأحزاب السياسية وكذا مؤسسات الدولة. إن تحقيق المقاربة الآنفة الذكر ينبغي أن تتم في إطار ما يعرف في الأدبيات السياسية الحالية بمبادئ الحكم الراشد. هذا الحكم الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم التنمية المستدامة، ومفهوم المجتمع المدني والمواطن المدني ودولة الحق والقانون. ومن المبادئ التي يتضمنها الحكم الراشد الرقابة والتوصية والتدبير والمحاسبة، أو بعبارات أخرى وعلى حد تعبير منظري الليبرالية الجديدة، الجمع بين الرقابة من أعلى، أي من قبل الدولة، والرقابة من أسفل، أي من قبل مؤسسات المجتمع المدني. وبذلك يمكن أن نضع حدا لما يمكن أن نسميه بثقافة تنمية الفقر والتخلف في الجزائر.

أخيرا، وضمن سياق تفعيل المجهود التنموي لمؤسسات المجتمع المدني، يجب أن نؤكد على مبدأين عامين يجب أن يحكما هذا المجهود. أولا، ينبغي ألا تكون المشاريع ينخرط فيها المجتمع المدني مجرد أقراص مسكنة لآلام التخلف الاجتماعي. ثانيا، يجب أن يتجه العمل الجمعوي نحوالفئات المستهدفة حقا في مشاريع التنمية، باحترام حقها في هذه التنمية كما تنص عليه المواثيق الدولية، ولا يبقى عمل ونشاط هذه المؤسسات خاضعا فقط لمبدأي الصدقة والشفقة.

الهوامش:

1- من ضمن أهم المشاريع البحثية هذه، المشروع الذي رعته جامعة " جوهوبكينز" بالولايات المتحدة الأمريكية من خلال دراسة مقارنة حول إسهام مؤسسات المجتمع المدني في المجهود التنموي لـــ 12 دولة من العالم مست دولا متقدمة وأخرى نامية وأخرى من أوروبا الشرقية. توصل هذا المشروع إلى حوصلة مهمة كشفت عن إمكانية هائلة للقطاع الثالث، أي مؤسسات المجتمع المدني في النشاط التنموي.

2- الأخضر أبوعلاء عزي، "حقيقة الإقتصاد الوطني"http://www.ulum.nl/b.15.htm

3- Larry Diamond, Rethinking civil society, Journal of Democracy, vol.5 July 1994. P 04

4- ثابت عبد الرحمن إدريس، المدخل الحديث في الإدارة العامة (القاهرة، الدار الجامعية، 2001)، ص. 334 ، 335.

5- موسى اللوزي ، التنمية الإدارية ، المفاهيم الأسس ، التطبيقات (عمان: منشورات وائل للنشر والتوزيع ، 2000)، ص ص 17،18.

6- المشاركة: http://www.poqar.og/themes/participation.asp

7 -إعلان الحق في التنمية، بموجب القرار 128/41 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، ديسمبر 1986.

8-حسنين توفيق إبراهيم، "العولمة، الأبعاد والانعكاسات السياسية: رؤية أولية من منظور علم السياسة،" مجلة عام الفكر، المجلد 28، العدد الثاني، (ديسمبر 1999)، ص. 210.

9-الحبيب الجنحاني، "العولمة، الواقع وآفاق،" مجلة عالم الفكر، المرجع نفسه، ص. 20.

10- Robert Putnam, Making Democracy Work: Civil Tradition in Modern Italy (Princeton: Princeton University Press 1993), pp. 173-174.

11-إن المقصود باصطلاح "رأسمال الاجتماعي" عند بوتنام ما هوإلا المجتمع المدني، وهوما يؤكده في العنوان الجانبي من دراسته "التقاليد المدنية في إيطاليا الحديثة". ورأسمال الاجتماعي هوعدد ونوعية تنظيمات المجتمع المدني في أي منطقة مقارنة بعدد السكان فيها.

12-يمكن تشبيه ذلك بظاهرة "التويزة" التي كانت سائدة بشكل واسع ضمن تقاليد المجتمع الجزائري إلى وقت قريب جدا.

13- يؤيد الأستاذ عبد الحميد الأنصاري طرح بوتنام إذ يرى أن تجارب التنمية في معظم دول العالم الثالث، وعلى امتداد عقود زمنية، قد كشفت عن إخفاق كثير من هذه التجارب في تحقيق أهداف التنمية، بل تضاعفت ديون العالم الثالث وازدادت الفجوة بين الأغنياء والفقراء، الأمر الذي دعا إلى إعادة النظر في هذه التجارب بهدف فهم أعمق لإبعاد عملية التنمية، وكان من أهم هذه الأبعاد دور قيم وممارسات المجتمع المد ني. فقد وجد أن هناك فروقا حاسمة في معدلات التنمية من مجتمع إلى آخر مع وجود السياسات نفسها، وهذه الفروق إنما ترجع إلى وجود قيم وممارسات المجتمع المدني. أنظر: عبد الحميد الأنصاري، "نحومفهوم إسلامي للمجتمع المدني،" مجلة المستقبل العربي، عدد 272 (أكتوبر 2001)، ص. 96.

14- عزي عادل، القانون المنظم للعمل الجمعوي في ميدان التنمية: رؤية مقارنة بين فرنسا والمغرب http://www.tania.ta/article.php3?Id-Article.

15- لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى القانون رقم 31/90، مؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1411، الموافق لـــ 04 ديسمبر 1990، ويتعلق بالجمعيات ذات الطابع الاجتماعي.

16- يعد هذا البرنامج أحد أهم المحاور التي يتضمنها برنامج الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، والذي يسعى لتجسيده على أرض الواقع.

17- يعد صامويل هنتنغتون رائدا ضمن هذا التوجه. فمعظم الباحثين المهتمين بموضوع إستقلالية مؤسسات المجتمع المدني يسترشدون بمقالته الكلاسيكية المرجعية بعنوان: Samuel Huntington, "Political Development and Political Decay," in World Politics, Vol. 17, N° 3, April 1965.

18- يمكن فقط أن نشير هنا إلى الدعم الذي تتلقاه الجمعيات الرياضية، في مقابل ضآلة الدعم الذي تتحصل عليه الجمعيات ذات الأهداف الاجتماعية والثقافية.

19-تم تأسيس هذه الجمعية سنة 2003 لتلم شمل مختلف مؤسسات المجتمع المدني. ورغم الهالة الإعلامية التي رافقت تأسيسها، إلا أن صوتها سرعان ما خفت ولا يسمع الآن.

20- ضمن توجه الدولة للهيمنة على مؤسسات المجتمع المدني بشكل عام أنظر الدراسة المرجعية لـــ Jean Cohen and Andrew Arato, Civil Society and Political Theory (Cambridge : MIT Press, 1994)

21- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 1997)، ص. 284.

22- يمكن الرجوع فقط للتقارير السنوية التي يصدرها المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي للتأكد من حجم خطورة تداعيات السياسية التنموية في الجزائر.

23- جريدة الخبر عدد 4838 ليوم 19 أكتوبر 2006.

24-Global Corruption Report of the "Transparency International", Transparency International website, The Report had been launched in February,1st, 2006.<http://www.transparency.org/publications/gcr>

25-إسماعيل الشطي، "الديمقراطية كآلية لمكافحة الفساد والتمكين للحكم الصالح"، مجلة المستقبل العربي، عدد 310، (ديسمبر 2004، ص 84.

26- لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى تقرير التنمية البشرية سنة 1994، تجدر الإشارة إلى أن أول تقارير التنمية البشرية صدر سنة 1990.

27 - إبراهيم بيزو، مشاركة الجمعيات في الشأن المحلي www.tamia.ma/article-imprim.php3?id_article=5912

28-لمزيد من التفاصيل أنظر: مجموعة من المقالات حول واقع الحركة الجمعوية في الجزائر، ومنها جمعية إقرأ التي أصدرها المعهد الوطني لبحوث الاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2000.